

تحرك عاجل

السجن لفنان بسبب انتقاده الرئيس

في جانفي/كانون الثاني 2024، أيدت محكمة الاستئناف بالمنستير في تونس الحكم الصادر بحق الفنان رشاد طمبورة، القاضي بسجنه لمدة عامين، لمجرد رسمه مجموعة رسومات غرافيتي تندد بالتعليقات العنصرية التي أدلى بها الرئيس قيس سعيد ضد المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى، ما يشكل انتهاكاً لحقه في حرية التعبير. واعتقلت قوات الشرطة رشاد بعد بضع ساعات من انتهائه من ثالث رسمة في وقت متأخر من الليل ما بين 17 و18 جويلية/تموز 2023. وفي 4 ديسمبر/كانون الأول 2023، أدانته المحكمة الابتدائية في المنستير وحكمت عليه بالسجن لمدة عامين بتهمتين زانفتين هما "ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة" و"إنتاج وترويج أخبار كاذبة، بهدف الاعتداء على حقوق الغير أو الإضرار بالأمن العام أو الدفاع الوطني أو بث الرعب بين السكان"، بموجب الفصل 67 من المجلة الجزائية والفصل 24 من المرسوم عدد 54، على التوالي. ويقع رشاد حالياً في سجن زغوان.

يجب على السلطات التونسية الإفراج الفوري عن رشاد طمبورة وإسقاط الحكم بإدانته وسجنه، إذ إنه يستند فقط إلى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الجمهورية قيس سعيد

طريق حلق الوادي،

الموقع الأثري بقرطاج، تونس

البريد الإلكتروني: contact@carthage.tn

تويتر: [@TnPresidency](https://twitter.com/TnPresidency)

السيد الرئيس،

تحية طيبة وبعد،

أكتب إليكم للإعراب عن قلقي البالغ بشأن استمرار الاحتجاز التعسفي للفنان رشاد طمبورة لمجرد تعبيره سلمياً عن رأي انتقادي يعمل فني. ويُعد الحكم بإدانته انتهاكاً لأحكام معاهدات حقوق الإنسان الدولية بما في ذلك المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمادة 9 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، اللذين تُعدّ تونس دولة طرفاً فيهما.

في 18 جويلية/تموز 2023، اعتقلت قوات الأمن رشاد بعدما رسم مجموعة رسومات غرافيتي لشخصكم، السيد الرئيس، على جدار أحد مباني السلطات المحلية. وكانت مجموعة الرسومات تنتقد التعليقات التي أدليتم بها بشأن المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء في 21 فيفري/شباط، خلال اجتماع لمجلس الأمن القومي، وتوقيعكم لمذكرة التفاهم مع الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة، ما أدى إلى ارتفاع مفاجئ في أعمال العنف العنصرية بحق السود داخل البلاد.

إن رسومات الغرافيتي هذه هي شكل من أشكال الممارسة الفنية لحرية التعبير. ويحق للجميع التعبير عن آرائهم المخالفة، ولا ينبغي احتجازهم تعسفياً بسبب ممارسة حقوقهم.

وفي 31 جانفي/كانون الثاني 2024، أيدت محكمة الاستئناف بالمنستير حكم المحكمة الابتدائية الصادر في ديسمبر/كانون الأول 2023 والقاضي بسجن رشاد لمدة عامين بتهمتي "ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة" و"إنتاج وترويج أخبار

كاذبة، بهدف الاعتداء على حقوق الغير أو الإضرار بالأمن العام أو الدفاع الوطني أو بث الرعب بين السكان"، بموجب الفصل 67 من المجلة الجزائية والفصل 24 من المرسوم عدد 54، على التوالي.

ومن ثم، أحتكم على الإفراج الفوري عن رشاد طمبورة، وإسقاط الحكم بإدانتته وسجنه، إذ إنه يستند فقط إلى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير. وريثما يُفَرَج عنه، أحتكم على ضمان تلقيه للرعاية الصحية الكافية، بما يتوافق مع المعايير الدولية وأخلاقيات مهنة الطب التي تتضمن مبادئ السرية والاستقلالية والموافقة المستبصرة. وإضافة إلى ذلك، أدعوكم إلى وقف عمليات الاعتقال التعسفي للمتقدين بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

رشاد طمبورة (28 عامًا) هو فنان وطالب بجامعة الخط العربي في تونس. اعتقلته الشرطة في الليلة ما بين 17 و18 جويلية/تموز 2023، بعد إخطار من معتمد المنستير، واحتجزته لمدة يومين على ذمة التحقيق على خلفية رسمه مجموعة رسومات غرافيتي انتقد فيها الرئيس قيس سعيد، بسبب إدلائه بملاحظات عنصرية بحق المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء في فيفري/شباط 2023، والتي أثارت **موجة من الكراهية والعنصرية**، أدت إلى تعرّض المهاجرين والتونسيين السود لاعتداءات وعمليات طرد جماعي.

ووفقًا لما ذكره محامي رشاد، فقد استجوبته الشرطة لدى اعتقاله بدون أي تمثيل قانوني. وفي نحو الساعة الرابعة من فجر يوم 18 جويلية/تموز، أمر مكتب وكيل الجمهورية بالمنستير بإيداع رشاد رهن الاحتجاز لدى الشرطة لمدة 48 ساعة. وفي 20 جويلية/تموز 2023، استجوب قاضي تحقيق لدى المحكمة الابتدائية بالمنستير رشاد، على خلفية تهمتين بموجب الفصل 67 من المجلة الجزائية والفصل 24 من المرسوم عدد 54، وأمر بوضعه رهن الإيقاف التحفظي. وفي 26 جويلية/تموز 2023، أنهى القاضي التحقيق مع رشاد وأحالته للمحاكمة بتهمتي "ارتكاب أمر موحش ضد رئيس الدولة" و"إنتاج وترويج أخبار كاذبة، بهدف الاعتداء على حقوق الغير أو الإضرار بالأمن العام أو الدفاع الوطني أو بث الرعب بين السكان"، بموجب الفصل 67 من المجلة الجزائية والفصل 24 من المرسوم عدد 54، على التوالي. وفي 4 ديسمبر/كانون الأول 2023، أدانت المحكمة الابتدائية بالمنستير رشاد بالتهمتين المذكورتين آنفًا وحكمت عليه بالسجن لمدة عامين. وفي 31 جانفي/كانون الثاني 2024، أيّدت محكمة الاستئناف الحكم الابتدائي.

ومنذ استيلاء الرئيس سعيد على السلطة في 25 جويلية/تموز 2021، منح نفسه صلاحيات الطوارئ، قائلاً إنها ممنوحة له بموجب الدستور التونسي لعام 2014. ومنذ فيفري/شباط 2023، **أخذت أوضاع حقوق الإنسان في تونس تتدهور بوتيرة متسارعة**، إذ تعرّض العديد من رموز المعارضة والمعارضين والأعداء المتصورين للرئيس سعيد ومنتقدي الحكومة للاستهداف والمضايقة. وتهدد حملة القمع ضد المعارضة ومنتقدي السلطات بتقويض حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع السلمي في تونس، وكذلك الحقوق المكفولة بموجب المواد 19 و21 و22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمواد 9 و10 و11 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، اللذين تُعدّ تونس دولة طرفاً فيهما.

وفي أعقاب الملاحظات القائمة على التمييز التي أدلى بها الرئيس سعيد في فيفري/شباط 2023، تعرّض المئات من المهاجرين واللاجئين للاعتداءات، أو الإخلاء، أو الاعتقال التعسفي من دون أي مساءلة لمرتكبي هذه الانتهاكات. ومنذ جويلية/تموز، قبضت قوات الأمن على عدة آلاف من المهاجرين، وطالبي اللجوء، واللاجئين – من ضمنهم أطفال – ونفذت عمليات طرد تعسفية وجماعية لأغليبيتهم إلى ليبيا والجزائر وأسفر ذلك عن وفاة 28 شخصًا على الأقل في المنطقة الصحراوية على طول الحدود الليبية بين شهري جويلية/تموز وأوت/أب.

لغة المخاطبة المفضّلة: العربية والفرنسية والإنجليزية
ويمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن حتى: 23 ماي/أيار 2024
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم إذا رغبتكم في إرسال مناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضّلة: رشاد طمبورة (صيغ الذكر)